الندوة العلمية لجامعة إب:

إعادة التقسيم الإداري ضرورة للانتقال للحكم المحلي

□ دعت الندوة الخاصة بمناقشة مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، في توصياتها الختامية الى ضرورة العمل على اعادة التقسيم الاداري للجمهورية اليمنية على أساس وحدوي تكاملي.

وشددت الندوة التي نظمتها جامعة إب يوم الاربعاء الماضي، على أهمية ان تراعي عملية اعادة التقسيم المقترحة كافة العوامل الجغرافية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والادارية المكونة للجمهورية اليمنية وبما يكفل التوزيع العادل للكوادر على كافة المناطق وترسيخ الوحدة الوطنية. وشددت الندوة في ختام اعمالها على ابراز اهمية مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وضرورة تحديد مصادر تمويل وحدات الحكم المحلي بالاضافة الى ما أسفرت عنه الندوة من مقترحات وتوصيات ومنها التوصية بإنشاء معهد متخصص للدراسات والبحوث في مجال الادارة العامة.. بالاضافة الى عدد من المراكز البحثية المتخصصة في الجامعات الحكومية اليمنية باعتبارها شريكاً فاعلاً في جهود التنمية.

هذا وأشاد الدكتور احمد محمد شجاع الدين -رئيس جامعة إب- في كلمته التي ألقاها على المشاركين بالندوة بتوجهات الدولة والحكومة نحو الحكم المحلي في اطار العمل على تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بهدف تطوير التجربة المحلية وتعزيز اللامركزية الادارية والمالية لما في ذلك من تجسيد واقعي لمبادئ الدستور وتأكيد التوجه الجاد نحو تطوير النظام السياسي ومعالجة أي اختلالات في التجربة السياسية والادارية اليمنية حدثت خلال السنوات الماضية.

• أحدث البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- نقلة نوعية في وعي الانسان وحقق قفزة كبيرة في طرح العديد من القضايا بشفافية أمام الرأي العام بعد أن كان البعض يتستر عليها أو يتخوف من طرحها..

هكذا بدأ الاعتراف بحقيقة المشاكل التي تواجه بلادنا بدون تحفظ، والبحث عن حلول لها، بعد تشخيصها علمياً وسياسياً واقتصادياً من قبل اكاديميين وباحثين ومتخصصين.

كتب/ محمد أنعم

بعيداً عن «كمبارس» الضجيج.. وأدعياء «النضال»

يفخر المؤتمر أن حكومته تحارب الفساد قولاً وعملاً

وقضية مكافحة الفساد من القضايا التي ظل مسكوتاً عنها طويلاً، لكنها أخذت منعطفاً جديداً في حياتنا بعد سبتمبر ٢٠٠٦م.. اليوم اصحبنا ندرك أن الذين يطالبون بإحالة المفسدين الى أجهزة القضاء ومحاكمتهم ليس معظمهم من أصحاب النوايا الحسنة لانهم يحاولون بمطالبهم تلك فقط اثارة البلبلة سعياً لتقديم انفسهم كمناضلين ومقاتلين أشاوس ضد الفساد، بهدف الحصول على معونات خارجية.. وهذه الاساليب هي صفقات فساد لا تختلف بقذارتها عن تلك الاساليب الرخيصة التي يتبعها المرتزقة والماجورون والخونة ضد بلدانهم وشعوبهم.. وكنا نتمنى أن يطالبوا بإلغاء نص قانوني يحرم مساءلة المسئولين وهو عائق تعاني منه نيابة الأموال حتى اللحظة.

إن مكافحة الفساد لا يمكن أن يقوم بها أولئك الانتهازيون والمتاجرون بقضايا الشعب ودماء ابنائه ولقمة عيشهم، أو الذين يلهثون خاضعين خانعين للأيادي الغربية طمعاً في الحصول على مال قذر.. بل إن مكافحة الفساد تتطلب رجالاً صادقين نظيفي الأيادي لهم قلوب مفعمة بالحب لليمن وللشعب صافية وعقول سليمة وصحيحة من أمراض المناطقية والكراهية.

○ إن المؤتمر الشعبي العام يفخر بأن حكومته أعلنت الحرب ضد الفساد قولاً وعملاً.. وها هو يقدم البراهين المادية الدالة على ذلك منذ أن منح الشعب ثقته لبرنامج فخامة الأخ الرئيس، ولعل قيام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ولجنة المناقصات واقرار قانون الذمة المالية، وإعداد مشروع قانون التدوير الوظيفي وغير ذلك من الاجراءات المنهجة تؤكد أن حكومة المؤتمر الشعبي العام تقود – فعلاً– حرباً لا هوادة فيها ضد الفساد.

الانتهازيون وضعفاء النفوس لا يمكن أن يكافحوا الفساد

نتحدى قيادات المشترك والمنظمات المدنية تقديم اقرارات ذمة مالية

○ ندرك يقيناً أن الابطال المزعومين والذين يدَّعون خوضهم لمعارك شرسة ضد الفساد هم جزء من جحافل هذا العدو، والمجندون لتمييع أو تغيير وجهة سير هذه المعركة الوطنية ومحاولة ايقافها حماية للفساد والمفسدين.

بمعنى أوضح إن هيئة مكافحة الفساد مطالبة أن تقف وقفة تقييمية أمام هذا التغير والتحول الذي أحدثه برنامج الرئيس في حياتنا، وألا تتحول الى ظاهرة صوتية أو «كمبارس» كما سبق أن تعهد عزالدين سعيد احمد عضو الهيئة تأكيداً منه على بسالة وفدائية المهمة الوطنية التي تخوضها الهيئة.

○ طبعاً ليس المطلوب من الهيئة ان تحصر مكافحة الفساد في اقامة الندوات واستلام اقرارات الذمة المالية، بل الا تتحول الى جهاز يشبه دور المسنين، لأنها تمضي –حسب ما أعتقد– الى تبنّي اساليب الوعظ التي تسبب النعاس.

الأشهر القليلة الماضية، أعطتنا انطباعاً بأن الحكومة والجهات التي تتعامل معها تمتلك شفافية ووضوحاً في تعاملها مع هذه الظاهرة، والأمر أكثر جدية وجرأة بالنسبة لتقارير جهاز الرقابة والمحاسبة ومحاكم ونيابات الأموال العامة، وهذا يجعل الهيئة في موقف محرج جداً عندما تسرب تقريراً فيه خمس قضايا فساد الى الصحف.. في الوقت الذي تنشر الجهات الحكومية الأخرى عشرات التقارير وتحدد فيها تفاصيل المخالفات والتجاوزات المالية.. وكذلك اسماء المتهمين فيها.

○ الشيء الآخر أن ثمة أحزاباً ومنظمات تدعي أنها تقوم بمكافحة الفساد في البلاد.. صحيح أن منظمات المجتمع المدني لها تمثيل في هيئة مكافحة الفساد، ولا نقول هنا بإلغاء أي دور شعبي، وإنما يجب ألا يسمح بإفساد هذا الدور والجهد الوطني الصادق.

بمعنى أوضح المطلوب من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد امتلاك رؤية واضحة وشفافة للتعامل مع المنظمات المدنية المهتمة بقضايا الفساد.. على الأقل ولو من خلال الالتزام بنصوص ميثاق شرف اخلاقي، وعلى أقل تقدير أن تفصح تلك الأحزاب والمنظمات عن الجهات الداعمة لها ومبالغ الدعم الذي تتلقاه في سياق خوضها –المزعوم– الحرب ضد الفساد.. وأن تقدم قياداتها اقرارات بالذمة المالية، والشيء المهم هنا أن تعمل هذه الأحزاب والمنظمات وفق نظم محاسبية حديثة وشفافة وتعلن عن أرصدتها وحساباتها بشكل دوري.. و.. و.. الخ.

نتطلع الى أن يتم التفكير جدياً في تبني رؤية كهذه حتى لا تتحول قضية مكافحة الفساد الى مصدر للافساد أو الارتزاق.

نتمنى أن يكون الجميع ضد الفساد.. لكن لابد أن يعلموا وخصوصاً أحزاب المشترك أن الشراكة في مكافحة الفساد تستوجب المصداقية والوضوح والشجاعة والنزاهة والمسئولية الصادقة، ما لم فلا فرق بين المفسد الذي ينهب المال العام، أو المفسد الذي ينهب المساعدات والدعم الذي يُقدَّم لشعبنا عبر المنظمات المدنية الأجنبية أو الدول المانحة.

برنامج الرئيس.. و«طالبان» الإصلاح

شيماء محمد

□ يواصل حزب الاصلاح حربه الضارية ضد الحقائق.. يحاول ليل نهار تشويه كل شيء جميل في حياتنا. وانكار كل انجاز عظيم تحقق في البلاد.

هذا الحزب ينعق دون اخذ استراحة له ولو لحين.. يحاول جاهداً اشعال الفتن داخل مجتمعنا ويمارس النصب والفساد، وللأسف يدَّعي أنه يمثل الاسلام.. بينما هو ممثل على الاسلام، وليس أدل على ما نقوله عن بشاعة هذا الحزب هو ترويجه للمناطقية والطائفية والانفصالية وغيرها من النعرات الخبيثة.

○ هذا هو حزب الاصلاح الذي يقف داعماً ومسانداً لميليشيات التمرد والانفصال وزارعاً لألغام الفوضى واعمال التخريب والشغب بإصرار مخيف، محاولاً بذلك ايقاف العملية التنموية وتطفيش المستثمرين.. وفوق كل هذا الجنون نجده يتباكى اليوم على برنامج الرئيس بكل وقاحة.

طبعاً ذلك التباكي ليس حباً لبرنامج الرئيس ولا غيرة ولا حرصاً على مصالح وطنية أو دينية.. أو غير ذلك.. لا، لا.. ولكن هذا التباكي هو أسلوب «طالبان» في التحريض للفتن والترويج لثقافة العنف والقتل المرتبط بتاريخ هذا الحزب المرعب.

○ إن الجميع يدركون أن حزب الاصلاح يضع أحزمة ناسفة لتمزيق البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية عبر شتى السبل الحقيرة.. وما تباكيه الكاذب إلاّ صورة من صور الحقد واساليب الدس والوقيعة والمغالطات الكاذبة التي يسعى من خلالها الى الترويج لمشاريع الفوضى ومسلسلات العنف والدم كمشروع بديل عن برنامج الرئيس.. فها نحن نجدهم يدعمون مشاريع مثل: «الانفصال هو الحل؟» أو يطرحون «الصومالة» وأخيراً «حرب أهلية» وغيرها من النماذج الغابوية، كحلول بديلة عن برنامج الرئيس انطلاقاً من ايمانهم بضرورة العودة بالشعوب الى حياة الجاهلية كخيار وحيد لإقامة الدولة «الخونجية».

○ علينا أن ندرك أن المعركة ضد الفساد الذي يمارسه حزب الاصلاح والمشترك معاً هي معركة عادلة ضد قوى الشر التي تسعى بكل قواها لتحويل اليمن الى بحيرة من الدم المسفوك.. وابناء الشعب الى اكوام من الجثث الممزقة في حروب قذرة تنفيذاً لمشاريع هذه الأحزاب التي تعمل ليل نهار لاعادة المجرمين والقتلة وعصابات الاغتيالات ورجال الموت الذين يتحكمون بحياة شعبنا ومستقبل اليمن.

إن قيادة الاصلاح وبقية احزاب المشترك صارت تلعب بالنار والبارود.. وهذا أمر يعد السكوت عنه حماقة وضرباً من الجنون.. وعليهم أن يدركوا أن الديمقراطية والتعددية تعني حماية الدم اليمني والحفاظ على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي والثوابت الوطنية.. وأي تجاوز لهذه الثوابت لا يمكن أن نشعل له البخور ابداً.. بل إن دمه لا يختلف عن دم الأفاعي والنواهش.

○ نعم لابد أن تحمى الديمقراطية من القتلة والمجرمين الذين يؤزمون الاجواء لتنفيذ مآربهم الدنيئة.

وعلى هؤلاء الحمقى أن يدركوا أن اطلاق ميليشياتهم الارهابية الى الشوارع لن يخيف شعبنا أبداً.. لكن أي تجاوز للنظام والقانون والديمقراطية سنتصدى له بأرواحنا.

رئيس الهيئة الاستشارية:

الحكومة نفذت أهم العناصر الاستراتيجية في البرنامج الانتخابي

• أكد الدكتور احمد عمر بامشموس رئيس الهيئة الاستشارية غير الحكومية لمتابعة تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية على أن الحكومة استطاعت ان تحقق انجازاً كبيراً في أهم العناصر الاستراتيجية للبرنامج الانتخابي، ومن أبرز تلك الانجازات ما تحقق في استقلال وكفاءة السلطة القضائية وتحسن كفاءة مؤسساتها الرئيسية وعلى وجه الخصوص القضاء التجاري وتأهيل الكادر القضائي ومحاسبة الفاسدين منهم فضلاً عن إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وتشكيل المحكمة العليا ودعم الاصلاحات القضائية وتفعيل التفتيش القضائي واستكمال التعديلات على قانون السلطة القضائية.

كما تحقق إنجاز لا يمكن إنكاره، حيث جاء انتخاب المحافظين محطة كبرى في طريق اعطاء الصلاحيات للمحافظات ووحداتها الادارية وتعزيز تجربة السلطة المحلية على طريق الانتقال نحو نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات وهي خطوة مسبوقة ليس على مستوى الوطن العربي بل على المستوى الاقليمي.

وقال: إن المكون الخاص بمكافحة الفساد الذي أولته الهيئة اهتماماً كبيراً بوصفه مركزاً حقيقياً في إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد وإعطائها الصلاحيات الكاملة للقيام بالدور المناط بها في هذه المهمة الشاقة وقد تم تعزيز هذا المكون بخطوة مهمة وجريئة تمثلت في إنشاء الهيئة العليا للمزايدات والمناقصات التي مثلت رافداً قوياً وضرورياً للهيئة العليا لمكافحة الفساد وليس هناك معلم كأثر بروزاً وسطوعاً يشهد له العالم من توسيع الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير التي تعتبر فريدة ونوعية في المنطقة فضلاً عن مشروع التعديلات الدستورية التي يجري النقاش حوله في المؤسسات الدستورية ومنظمات المجتمع المدني الذي يعد احد اهم مكونات تطوير النظام الديمقراطي بالاضافة الى ما تحقق في مجال الاصلاح المالي والإداري وخصوصاً إصدار قوانين الذمة المالية ومكافحة الفساد والمناقصات والمزايدات وزيادة المرتبات والأجور والبدلات لموظفي الدولة والقوات المسلحة والأمن بالاضافة الى ما تحقق على صعيد تعزيز برامج شبكة الامان الاجتماعي.

وتابع: كما أن المكون الخاص بتوسيع مشاركة المرأة في ميادين الحياة المختلفة قد تم ترجمته على أرض الواقع على أكثر من صعيد أهمها ما يجري مناقشته حول منح نظام الكوتا النسائية في البرلمان وذلك بتوجيه مباشر من فخامة رئيس الجمهورية للحكومة ولحزب المؤتمر.

وأوضح بامشموس أن الانجازات على الجبهة الاقتصادية أكدتها مراجعات الهيئة والتقارير الدولية وخصوصاً في مجال مكافحة الفقر.. فبالرغم من الظروف العصيبة التي يمر بها العالم من الأزمات المتلاحقة الاخيرة ومنها أزمة الغذاء والازمة المالية القاتلة التي يمر بها العالم اليوم فقد تحققت انجازات كبيرة وخصوصاً في شبكة الأمان الاجتماعي التي شملت برامجها المئات بل الآلاف خلال السنتين الماضيتين كما ان بيئة الاستثمار قد شهدت تحسناً ملحوظاً قفز باليمن في تقرير بيئة الاعمال الذي يصدره البنك الدولي الى مقدمة الدول العربية واخراج اليمن من المرتبة ١١٣ للعام الماضي الى ما دون المرتبة الستين.

وأضاف في تصريح لـ«سبأ»: إن هناك بعض العناصر في مكونات البرنامج التي تعمل الحكومة على تنفيذها تحتاج الى جهد اكبر يتناسب مع طموحات برنامج فخامة الرئيس وهنا لابد من ذكر أن عدداً من الصعوبات مصدرها ليس عدم الالتزام والرغبة في تنفيذ البرنامج ولكن الحاجة الى مزيد من الموارد والتحديات الطارئة الناشئة عن الجغرافيا السياسية الاقليمية والدولية كما أن ضعف الكوادر البشرية في بعض المؤسسات قد أعاق بلوغ مستوى إنجاز رفيع لتلك المكونات.

وأكد أن الهيئة الاستشارية تستطيع أن تقول بفخر واعتزاز أن الخطوات التي تحققت في برنامج فخامة رئيس الجمهورية هي خطوات موضع تقدير واعتزاز وتتطلب المساندة الكاملة السياسية والمجتمعية من كافة شرائح المجتمع، وهي تقوم بدورها المناط بها مازالت مستمرة برفع التقارير الموضوعية سواء تعلق الامر بالنجاحات أم الاخفاقات في وضع برنامج فخامة الرئيس على طريق الإنجاز الكامل وهو وعد قطعه على نفسه أمام شعبه ووعد فأوفى.

المواصلات تنفذ 38٪ من البرنامج

□ أكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري ان متوسط نسبة الانجاز في مشروعات الاتصالات التي تم تنفيذها والمخطط لها في مصفوفة الاجراءات التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية بلغت ٣٨٪ من اجمالي المخطط لفترة البرنامج الانتخابي كاملة.. مشيراً الى أنه تم تحقيق انجازات كبيرة خلال العامين الماضيين في مجال الاصلاح والتطوير المؤسسي والتشريعي وتحديث البناء الهيكلي.. مبيناً أنه تم توسعة عدد من سنترالات الجمهورية واجراء المناقلات لوحدات السنترالات الفائضة من مواقع تركيبها الى مواقع اخرى بحاجة اليها لاستغلال السعات الشاغرةبها حيث بلغ اجمالي الخطوط التي تم نقلها أكثر من ٣٦ ألف خط بالاضافة الى الانتهاء من تركيب وتشغيل سنترالات الجيل التالي «ان جي ان» في محافظتي عدن وحضرموت كنظام تجريبي وزيادة سعة الشبكة النحاسية الخارجية للتوسعة والتركيبات الخارجية بسعة بلغت ٢٩ ألفاً و٢٧ خطاً رئيسياً وأكثر من ٣٥ ألف خط فرعي.

ونوه وزير الاتصالات ان نسبة الانجاز في مشروع تطوير الاتصالات الريفية للفترة من أكتوبر ٢٠٠٦م وحتى يونيو ٢٠٠٨م بلغت ١٤٨٪ من اجمالي ما هو مخطط له في البرنامج الانتخابي حيث ارتفعت السعة الهاتفية المجهزة في المناطق الريفية من ١٦١ ألفاً و٥٧٤ خطاً نهاية سبتمبر ٢٠٠٦م الى ١٩٠ ألفاً و٧٧٦ خطاً نهاية يونيو ٢٠٠٨م بزيادة ٢٩ ألفاً و٢٠٢ خطوط.. موضحاً أن مشروع توسعة وتطوير شبكة التراسل تنفذ عدداً من المسارات للألياف الضوئية حيث بلغ أطوال الكابلات المنفذة ٢١٨٧كم وتركيب عدد من محطات التراسل والميكروويف والمودمات في انحاء الجمهورية وبنسبة انجاز بلغت ١٣٦٪.

وأوضح الجبري ان عدد مشتركي الانترنت dailup ارتفع من ١٣٤ ألفاً و٥٦٢ مشتركاً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٦م الى ٢٢٤ ألفاً و٣١٠ مشترك نهاية يونيو ٢٠٠٨م وارتفع عدد مشتركي الانترنت adsl من اربعة آلاف و٩١٨ مشتركاً نهاية سبتمبر ٢٠٠٦م الى ١٥ ألفاً و٦٤١ مشتركاً.. مؤكداً أنه تم تخفيض اسعار الانترنت وتدشين خدمة الانترنت السريع بحسب حجم المعلومات وليس بحسب ساعات التصفح وفيما يتعلق بمشروع تطوير المعهد العام للاتصالات أوضح وزير الاتصالات أن نسبة الانجاز في مشروع تطوير المعهد العام للاتصالات بلغ ١١٥٪ من اجمالي ما هو مخطط له في البرنامج الانتخابي وفيما يتعلق بمشروع الخارطة الرقمية الموحدة للجمهورية أكد الجبري انه تم البدء في اعداد انتاج خارطة رقمية للجمهورية اليمنية بمقياس رسم ١: ٥٠,٠٠٠ وتحديد الطبقات التي تحتوي عليها الخارطة وفي مجال تطوير الخدمات الدولية تيليمن فقد تم استكمال مشروع الكابل البحري «فلاج» الذي يربط اليمن بالعالم عبر محطتي الحديدة والغيضة والذي يستخدم لغرض الاتصالات الدولية الصادرة والواردة وبسعات كبيرة.

انتهجتها الحكومة

سياسات اقتصادية ناجحة ومحفزة

□ لقد عملت الحكومة على وضع سياسات اقتصادية محفزة للنمو وتطوير أساليب إعداد الموازنات وتنفيذها وذلك من خلال جملة من الخطوات لعل أهمها إصدار دليل إعداد الموازنة العامة «التبويب الاقتصادي» وفقاً لدليل احصائية مالية الحكومة لعام ٢٠٠٦م الصادر عن صندوق النقد الدولي الذي عدل في موازنة ٢٠٠٧م بالاضافة الى تطبيق النظام المحاسبي الحكومي المرحلة الأولى الذي بُدئ العمل به في ٢٠٠٧ وكذا توجيه (٧٧٩) مليون ريال لتنفيذ المشاريع والبرامج الخدمية لقطاع المالية منها ٧,١ مليون ريال من الموازنات المحلية، كما تم تدريب (٣,٤) الف على الانظمة المالية والمحاسبية على مستوى الأجهزة المركزية والمحلية واصدار دليل التبويب الوظيفي للنفقات العامة واعتماد آلية إعداد السقوف التأشيرية عند التبليغ بإعداد الموازنة وتوحيد البيانات المالية والاقتصادية والنقدية في إطار الموازنات العامة للدولة بالاضافة الى تحقيق زيادة فعلية في النفقات الاستثمارية بمبلغ «٦٦» مليار ريال واعتماد مبلغ ١٤٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٨م وزيادة فعلية في نفقات التشغيل والصيانة بمبلغ (٥١) مليار ريال واعتماد زيادة بمبلغ (٢٥) مليار ريال في عام ٢٠٠٨م بالاضافة الى صدور قانون المناقصات العامة ومشتريات الدولة رقم ٢٣ للعام ٢٠٠٧م وانجاز الأدلة الارشادية الخاصة بالمناقصات واستكمال برامج التدريب، وكذا إجراء التعديلات اللازمة على قانون ضريبة الدخل والعمل بنظام تسديد الاقرارات الضريبية عبر البنك المركزي اليمني وتعديل قانون الجمارك رقم (١٤) لعام ١٩٩٩م وإعادة هيكلة مصلحة الضرائب ومكاتبها والشروع بإعادة هيكلة الجمارك مما نتج عنه القيام بجملة من الإجراءات.. منها تعديل بنود التعرفة الجمركية الصادرة عن منظمة (w.c.o) في العام ٢٠٠٧ وتطبيق نظام الضريبة العامة على المبيعات وتفعيل نظام الربط الذاتي بهدف تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية الى جانب تركيب أجهزة الفحص (X.R.A.Y) في ثماني دوائر جمركية وتبسيط إجراءات حصر وربط تحصيل ضرائب الدخل وتوسيع شبكة المعلومات في جمارك المخا، شحن، صنعاء.. كما تم البدء في إعداد دراسات لنظام الخزانة العامة بالتعاون مع المانحين، كما تشير الحصيلة الى أن اجمالي الانفاق على المشاريع التنموية بلغ «٧٧٩» مليون ريال منها (٧١) مليوناً بتمويل من الموازنات المحلية.

ولتعميق دور السياسة النقدية في الاصلاحات المالية والمصرفية عملت الحكومة على خفض نسبة الاحتياطي الالزامي على الريال من ١٥٪ الى ٦٪ بالاضافة الى تحرير (١٨) مليار ريال للبنوك لاستخدامها في الانشطة الاقتصادية المختلفة والحفاظ على الاستقرار النقدي وعلى استقرار أسعار الصرف تبنت الحكومة نسبة الاحتياطي الالزامي على ودائع العملات الاجنبية بمستوى (٢٥٪) وتفعيل الإدارة الفاعلة للسيولة النقدية وخفض العرض النقدي الى مستوى ١٥٪ وبقاء معدل التضخم في حدود (١٣,٣٪).. وخفض نسبة الدين العام الخارجي القائم الى انتاج المحلي الاجمالي بمقدار ٢٥٪ والذي بلغ (٥,٨) مليار دولار، وارتفاع مقدار القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من البنوك التجارية والاسلامية بمبلغ (٣٨٨) مليار ريال وارتفاع ودائع البنوك من المدخرات المحلية الى (١,٥٠) مليار ريال وزيادة رؤوس أموال البنوك التجارية والتوسع في فتح فروع لها في المحافظات لترتفع من (١٨٠) الى (٢٣٠) فرعاً وتدريب اكثر من (٣,٣) ألف موظف من البنك المركزي اليمني والقطاع المصرفي وكذا دعم تحرير السياسة الخارجية والانفتاح التجاري والاقتصادي وفتح آفاق جديدة لتقوية بنية الاقتصاد وتمكينه من النفاذ الى الأسواق الخارجية من خلال إصدار وتعديل ومراجعة العديد من القوانين المتصلة بتحرير التجارة.